

الاجرام» ، وسجلته بطاقتان ، « مكتب التحقيقات الفدرالي » (أف . بي . إي) في جان
الاعضاء السابقين لاحدى شركات القتل المعروفة بـ Murder Inc . يبدو من معلومات
الصحف عنه ، ومن اقواله بالذات ، ان لانسكي طويل الباع وذو ماض عريق في ميدان
الجريمة والابتزاز . فالاوساط المقربة منه تطلق عليه شتى الالقاب والتسميات : « ماير
انصير » ، و « ماير البرغوث » و « جوني اغز » و « موريس ليرمان » . والرجل الذي
اختار « ميامي » لاقامته كان من أبرز الزعماء اليهود في عصابة المافيا الذائعة الصيت ،
حتى ان مجلة « تايم » الاميركية نقلت عنه في معرض سردها لقصة الغلاف عن « عصابة
المافيا ضد اميركا » بأنه « الساحر المالي الاكبر » داخل العصابة . ثم علق على قوته
« نحن اكبر من شركة الفولاذ الاميركية » (١٩٦٦) بقولها ان لانسكي اطلق هذا الكلام على
سبيل التبرجح ، بينما هو في الواقع يتهدى في تواضعه الى درجة الافراط (٤) .

ومما تجدر ملاحظته ان عراقة لانسكي في عالم الاجرام والنشاطات المحسوبة عليه
والمنسوبة اليه لم تترك للسلطات القضائية الاميركية فرصة توجيه الاتهامات الى احد
كبار رجال العصابات او مجال ادانته . فلم يصدر بحق ماير لانسكي طيلة نصف قرن من
النشاط الاجرامي سوى حكم واحد يقضي بسجنه لمدة ثلاثة اشهر لحيازته على قنبلة
زمنية . وقبل اختفائه من اميركا جرى اعتقال لانسكي في آذار (مارس) ١٩٧٠ . بتهمة
حيازة المخدرات من دون ترخيص ، ثم اطلق سراحه لقاء كفالة مالية بقيمة ٥٠ الف
دولار (٥) .

لكن مؤلف سيرة حياة لانسكي — هناك مسيک — يقدم التفسير التالي لاختراق العدالة
الاميركية في ملاحقة زعماء العصابات من امثال لانسكي عن طريق لجوئها الى « السلاح
السري » واتهام هؤلاء بالتهرب من دفع الضرائب والتحايل على دائرة الضريبة والدخل
يقول مسيک في كتابه عن لانسكي ما مفاده ان رجل العصابات هو الذي « اكتشفت
ريتشارد نيكسون ، ذلك المحامي الشاب والطموح » . ثم يؤكد بان كافة الاجراءات ضد
لانسكي قد تم تجديدها ، بعد ان قام الرئيس نيكسون بتعيين ميتشل على رأس وزارة
العدل الاميركية (٦) . ونحن ننقل هذه المعلومات من مصادرها بدون تعليق ، لكي نلاحظ
امرین :

اولا - في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧١ ، وبعد انقضاء عدة شهور على وجود لانسكي في
اسرائيل ، ادين السائح الاميركي باتهامات تتعلق بنشاطات القمار غير المشروع في اوينيل
فلامنغو بمدينة لاس فيغاس .

ثانيا - أعلن وزير العدل الاميركي بالوكالة ، ريتشارد كلايندينست ، في واشنطن خلال
الاسبوع الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢ بان محكمة للتحقيق في ميامي وجهت الى كل
من لانسكي ودينو تشليني (البالغ ٥٧ عاما من العمر) تهمة تقديم بيانات كاذبة عن
ضريبة الدخل . وجاء في التبا ان التهمة الموجهة الى الرجلين تتعلق بقبض حوالي ٢٠٠
الف دولار عن طريق احدى اندية القمار في لندن . كما وردت الاشارة الى اتهام لانسكي
مزتين سابقتين بالتهمة اياها : التهرب من دفع الضرائب ! (٧) .

ان هذه الادانات والاتهامات اخذت تتوالى بعد مغادرة لانسكي ومجيئه الى اسرائيل في
صيف ١٩٧٠ بصفة سائح اميركي يهودي . ولم تتقدم السلطات الاميركية من اسرائيل
بطلب تسليم لانسكي ، هذا مع العلم بوجود اتفاقية مبرمة بين البلدين لتبادل المجرمين .
كما ان الدوائر المسؤولة في اسرائيل بشخص وزير الداخلية لم تتردد في تجديد اقامته
لانسكي وتمديد الا عندما امتنع الوزير يوسف بورغ بتاريخ ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١
عن تمديد الاقامة للمرة السابعة . أي ان ماير لانسكي تمكن من تجديد اقامته مرات متتالية
طيلة ١٤ شهرا قضاها في اسرائيل منذ دخوله الى البلاد كسائح . والقضية لم تنته عند